عشرة آلاف ليرة مكافأة لكل طن شوندر مطابق للمواصفات وأكثر من ٧٠٠ مليار ليرة قروض

صباغ لـ«الوطن»: المكافأة تشجع مزارعي الشوندر على تسويق محاصيلهم إلى المعامل والتوسع بزراعة هذا المحصول الإستراتيجي

الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على مجموعة من توصيات اللجنة الاقتصادية المتضمنة منح المؤسسة السورية للحبوب قرضاً بقيمة ٥٠٠ مليار ليرة سورية لشراء موسم القمح لعام ٢٠٢٢، وقرضاً بقيمة ١٨٠ مليار ليرة سورية للمؤسسة العامة لإكثار البذار لتسديد قيمة المحاصيل الزراعية المتوقع شراؤها من الفلاحين، و٢١ مليار ليرة قرض للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية لتمويل شراء كمية من القطن المحلوج.

كما وافق رئيس الحكومة على تأييد مقترح وزارتي الصناعة والزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين بخصوص محصول الشوندر السكري المتضمنة منح مكافأة مالية قدرها ١٠٠٠٠ ليرة عن كل طن شوندر مطابق للمواصفات القياسية السورية من حيث الأجرام وعدم وجود الأتربة وشوندر غير مصرم يورد من قبل الفلاحين ومنح بطاقات التوريد للجمعيات الفلاحية. وتمديد مدة التعاقد حتى نهاية شهر تموز لعام ٢٠٢٢ لكمية البذار المدورة للمؤسسة العامة لإكثار البذار البالغة ١٤١٥٥ كغ والتي تكفي لزراعة مساحة نحو ١٤٢ هكتاراً بعد تحليل البذار والتأكد من أن نسبة الإنبات تبلغ أكثر من ٧٠ بالمئة وعدم تجاوز المساحة للبذار المتاح.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، قال وزير الصناعة زياد صباغ إن هدف المكافأة تشجيع مزارعي الشوندر على تسويق محاصيلهم إلى المعامل والتوسع بزراعة هذا المحصول الإستراتيجي المهم الذي يؤمن المادة الأولية لصناعة السكر والخميرة، وتستخدم نواتجه كأعلاف، مؤكداً أن عودة المعامل للإنتاج سوف تسهم بالاستغناء عن استيراد جزء كبير من هذه المواد وبالتالي توفير القطع الأجنبي.

وبيّن صباغ أن المكافأة تأتي ضمن خطة بالتنسيق بين وزارتي الصناعة والزراعة لدعم الزراعة التعاقدية ونشر ثقافتها عبر زيادة العلاقة بين المنتج الصناعي والزراعي، بما يتيح للمزارع التأكد من تسويق إنتاجه، مشيراً إلى أن باب التعاقد ما يزال مفتوحاً أمام المزارعين.

الكهرباء تنفي إشاعات احتمال حدوث تعتيم عام

الزامل لـ«الوطن»: الأعمال النهائية لمحطة حلب الحرارية تسير وفق البرنامج المحدد

عبد الهادي شباط

تفقد وزير الكهرباء المهندس غسان الزامل برافقه محافظ حلب حسين دياب أمس الأعمال النهائية في محطة حلب الحرارية تمهيداً لتشغيل المجموعة الخامسة التي ستنتج ٢٠٠ ميغا.

وقال الزامل في تصريح لـ«الوطن»: إن الزيارة تأتي لمتابعة المستجدات والأعمال والوقوف على أي صعوبات لتسهيلها، مؤكداً أن الأعمال تسير وفق البرنامج الزمني الموضوع للمشروع.

وأكد الزامل أهمية المجموعة التي ستوضع في الخدمة قريباً، وسيكون لها أثر بالغ الأهمية في تحسين التغذية الكهربائية وانعكاسها على عمليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منوهاً بالجهود والخبرات الوطنية لإعادة المحطة إلى العمل بعد تعرضها للتخريب الممنهج نتيجة الأعمال الإرهابية التي طالتها.

من جهة ثانية نفى المدير العام لمؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء فواز الضاهر لـ«الوطن» ما يتم تداوله على بعض وسائل التواصل الاجتماعي عن احتمالات حدوث تعتيم عام بسبب خروج عدد من محطات توليد الكهرباء عن الخدمة مبيناً أن ما نشرته «الوطن» قبل يومين كان دقيقاً حول فصل عمل بعض المجموعات في محطات التوليد بانياس والزارة ومحردة وذلك بسبب تراجع التوريدات من مادة الفيول وأنه من المتوقع حدوث تحسن في توريدات الفيول وإعادة هذه المجموعات للعمل.

وكشف الضاهر عن نجاح وزارة الكهرباء في إعادة تأهيل محطة تحويل تدمر التي تعرضت للتدمير والخروج عن الخدمة منذ العام ٢٠١٣ وأن كلفة التأهيل انخفضت ٣ مليارات ليرة بعد أن كان مقدراً أن تصل لحدود ١٠ مليارات ليرة، وتحقق هذا الوفر بسبب الاعتماد على كوادر الوزارة وخبراتها حيث استطاعت كوادر الوزارة خلال السنوات الماضية مراكمة خبرات فنية كبيرة، إضافة للاستفادة من صيانة وتأهيل العديد من المعدات والقطع المتضررة وذلك عبر التوازي مع تأهيل خط ٦٦ الواصل بين منطقة التيفور وتدمر، وهذا الإنجاز يحقق وثوقية أعلى للشبكة لجهة استقرار التيار الكهربائي أثناء التغذية بالطاقة الكهربائية وخاصة في حالات الضعف الشديد في الطاقة الكهربائية الواصلة لاستجرار الطاقة لكهربائية خلال الفترة الماضية.

وكانت «الوطن» نشرت مؤخراً نقلت عن مصادر في وزارة الكهرباء إن حقيقة الأسباب التي أدت لتراجع الطاقة الكهربائية على الشبكة هو تراجع في معدلات توليد الطاقة الكهربائية وخروج مجموعات أو إيقاف لبعض مجموعات التوليد عن العمل في محطات (محردة – بانياس – الزارة) علماً أن كل محطة من هذه المحطات تشتمل على عدد من المجموعات تم إيقاف جزء منها في كل محطة، مثال تم إيقاف مجموعتين في محطة محردة و٣ مجموعات في محطة بانياس ومجموعة في محطة الزارة، وأنه تم فصل هذه المجموعات بسبب حالة النقص الشديد في مادة الفيول وهو ما دفع لفصل هذه المجموعات عن العمل ريثما يتم تأمين المادة، حيث تراجعت توريدات مادة الفيول من وزارة النفط خلال الأيام الأخيرة ويتم ترميم الحاجة اليومية من المخزون الاحتياطي لدى وزارة الكهرباء، علماً أن حاجة مجموعات التوليد تصل إلى نحو ٥ آلاف طن يومياً في حين التوريدات اليومية القادمة من وزارة النفط انخفضت مؤخراً لحدود ٣ آلاف طن وهو غير كاف.

تصنيع الأعلاف محلياً يقلل الاستيراد واستنزاف القطع الأجنبي و٧٥ بالمئة من تكاليف إنتاج الفروج مواد علفية

مدير المؤسسة لـ«الوطن»: استوردنا ١٢٦ ألف طن وصنّعنا ٢٨ ألف طن فقط

هناء غانم

أكد المهندس عبد الكريم شباط المدير العام لمؤسسة الأعلاف أنه تم التعاقد لشراء ١٧ ألف طن من الكسبة الصويا بقيمة ٤٢,٥ مليار ليرة، تم استلام ٧ آلاف طن منها حتى الآن، و٤٠ ألف طن من مادة الذرة تم استلام ٢٠ ألف طن منها قيمتها ٦٧,٦ مليار، إضافة لذلك تم استلام نحو ١٠٠ ألف طن من مادة النخالة العلفية كاف لتغطية احتياجات السوق للحالات الضرورية كما يتم تأمين احتياجات جهات ومؤسسات القطاع العام وكل المنشآت الحيوانية، مبيناً أن المؤسسة فتحت باب الشراء لمادة الشعير من جميع المزارعين مهما كانت الكمية وبسعر ١٦٠٠ ليرة للكيلو مع تقديم كافة التسهيلات.

وعن ارتفاع أسعار الأعلاف وانعكاسها على أسعار الدواجن قال شباط إن غلاء أسعار الأعلاف عالمي وليس محلياً وازداد ارتفاع الأسعار بشكل كبير بعد الحرب في أوكرانيا باعتبار أن هذه الدول من أكثر الدول إنتاجاً للمادة العلفية خاصة الذرة والصويا حيث تبلغ صادراتها للأسواق العالمية نحو ٣٠ بالمئة من احتياج السوق العالمي، وإغلاق الموانئ في هذين البلدين وزيادة الطلب على هذه المواد كانا سبباً في ارتفاع أسعارها، إضافة الى احتكار العديد من الشركات العالمية لهاتين المادتين الأساسيتين وعدم استقرار سعرها واحتكارها انعكس على أسعار الدواجن، موضحاً أن ٧٥ بالمئة من تكاليف إنتاج الفروج تذهب للمواد العلفية والمؤسسة تعمل قدر الإمكان على دعم صغار المربين.

ويرى مدير عام مؤسسة الأعلاف أنه حتى لا ينعكس ذلك على ارتفاع أسعار الدواجن لابد من وجود تنظيم واضح لهذا القطاع من خلال وجود جمعيات مهمتها تنظيم عمليات الإنتاج حتى يكون هناك استقرار بالأسعار ومادام قطاع الدواجن غير منظم سوف يخضع باستمرار لتذبذبات الأسعار فإما خسارة كبيرة أو ربح كبير وهذه الخسائر لا يمكن أن يتحملها المربي الصغير.

وأكد أن وزارة الزراعة شجعت على زراعة مادة الذرة الصفراء محلياً وفي العام الماضي حيث كان هناك بالحد الأدنى ١٥٠ ألف طن لافتا إلى أن المؤسسة تتدخل بشكل إيجابي في السوق المحلية وتقوم بتوزيع المواد العلفية خاصة المستوردة والذرة وكسبة الصويا والأسعار لم تتغير منذ فترة.

محلياً للابتعاد عن الاستيراد واستنزاف القطع الأجنبي واحتكار الأسواق العالمية، إضافة إلى ما تؤمنه من فرص عمل ودخل أفضل للعامل مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وأشار شباط إلى أن ارتفاع أجور الشحن البحري بشكل كبير كان أيضاً من المشكلات الأساسية التي واجهت ارتفاع أسعار المواد العلفية فبعد أن كانت أجور الشحن ٢٠ دولاراً أصبحت ٧٠ دولاراً للطن الواحد عالمياً، إضافة إلى ارتفاع أسعار الصرف والحصار الاقتصادي الذي زاد التكاليف، لافتا إلى أن المؤسسة تتدخل بشكل إيجابي في السوق المحلية وتقوم بتوزيع المواد العلفية خاصة المستوردة والذرة وكسبة الصويا والأسعار لم تتغير منذ فترة.

السوريون أسطورة حسب المركزي للإحصاء

٩ ليرات وسطي إنفاق الفرد يومياً خلال عام ٢٠٢٠ وفق أسعار عام ٢٠٠٠

خضور: يجب احتساب سعر الصرف حسب تعادل القوة الشرائية للدولار

عربش: البيانات توضح حجم التضخم الكبير في سورية

سيروب: أدنى نسبة انخفاض في الاستهلاك الحكومي حتى بالمقارنة مع أصعب سنوات الحرب

محمد راكان مصطفى

انخفضت كمية استهلاك المواطن السوري من السلع والخدمات إلى ٤٣,٩ بالمئة في العام ٢٠٢٠، مقارنة بما كان يستهلكه في العام ٢٠١١، نتيجة ظروف الحرب والعقوبات والحصار الاقتصادي، الأمر الذي أثر بشكل ملموس في المستوى المعيشي وفي ارتفاع مستويات الفقر في البلد.

وكشفت بيانات المكتب المركزي للإحصاء عن العام ٢٠٢١ أن الاستهلاك النهائي العائلي في العام ٢٠٢٠ بلغ ٧٤,٧ مليارات ليرة، وعلى اعتبار أن عدد السكان المقدر من المكتب خلال العام ٢٠٢٠ بلغ ٢٢,٥ مليوناً، فإن وسطي إنفاق الفرد الواحد على الاستهلاك بلغ نحو ٩ ليرة سورية بالأسعار الثابتة للعام ٢٠٠٠، وذلك بمعزل عن التضخم وأثره.

وبناء على ذلك وصل إنفاق الأسرة السورية (بوسطي ٥ أشخاص) يومياً فقط ٤٥,٤٨ ليرة سورية على استهلاك السلع والخدمات، بما يعادل ١٣٦٥ ليرة سورية في الشهر.

بدوره الإنفاق الحكومي على الاستهلاك شهد انخفاضاً، إذ بينت بيانات المركزي للإحصاء أن الحكومة أنفقت أكثر من ٢٥٢,٣ مليار ليرة سورية في العام ٢٠١١ على الاستهلاك، بالأسعار الثابتة (سنة أساس ٢٠٠٠)، في حين أنفقت بنحو ٢٢٤,٤ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الإنفاق النهائي العائلي التقديري للعام ٢٠٢٠ وفقاً للأسعار الجارية بلغ ١٧٣٤٤ مليار ليرة، ما يعني أن وسطي إنفاق الفرد الواحد على الاستهلاك وفقاً للأسعار الجارية بلغ نحو ٢١١٠ ليرات سورية يومياً في العام ٢٠٢٠، في حين بلغ نحو ١٣٤٠,٢ ليرة سورية في العام ٢٠١٩، بنسبة نمو بلغت ٦٠ بالمئة.

وعليه فإن الأسرة السورية (بوسطي ٥ أشخاص) أنفقت يومياً ١٠٥٥٣ ليرة سورية على استهلاك السلع والخدمات، بما فيها «الرفاهية»، في العام ٢٠٢٠، بما يعادل ٣١٦ ألف ليرة سورية في الشهر، وباستثناء نسبة ١٠ بالمئة للرفاهية، تكون الأسرة أنفقت نحو ٩٤٩٨ ليرة يومياً، ما يعادل ٢٨٤٩٣٠ ليرة شهرياً، وسطياً، على اعتبار أن عدد السكان ٢٢,٥ مليون نسمة، كما هو مقدر في مكتب الإحصاء.

والسؤال كيف استطاع المواطن السوري زيادة إنفاقه على السلع والخدمات أمام الاستمرار في ارتفاع الأسعار والجمود النسبي في دخله؟! وهل انخفاض مساهمة الدولة في الاستهلاك الخاص يعني أن الحكومة سحبت يدها عن الدعم وجمدت الرواتب والأجور؟!

الأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بدمشق الدكتور رسلان خضور رأى أنه وحتى يكون تقدير الإنفاق بالدولار صحيحاً يجب أن يتم احتساب سعر الصرف حسب تعادل القوة الشرائية للدولار، موضحاً أنه ووفقاً للدراسات العالمية لتعادل القوة الشرائية بين الولايات المتحدة والبلدان النامية تبين أن قيمة الدولار في أميركا يعادل ٤ أضعاف القوة الشرائية في دول أخرى.

وأشار خضور إلى أن تراجع سلة الرفاهيات من سلة مستهلكات الأسرة السورية سببه ضعف الدخل والقدرة الشرائية للمواطن، مؤكداً ضرورة لحظ التفاوت الكبير في مستويات الدخل والإنفاق بين الأسر.

وحول تراجع الإنفاق الحكومي رأى خضور أن ذلك يعود إلى سياسة الحكومة في ضغط النفقات بشكل أساسي وخاصة مع بداية دخول عقوبات «قانون قيصر» حيز التنفيذ خلال العام ٢٠٢٠.

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق والمدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء شفيق عربش رأى أن عملية التقدير لا تستند إلى أي أساس علمي وأن هناك تقاطعاً تتعلق بموضوع تقدير عدد السكان، وهذه البيانات تبين حجم التضخم الكبير في سورية وهو ما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للناس وحتى لو كانت لديها زيادة في كتلة الدخل المزعومة وفقاً لهذه التقديرات.

وقال: لا يمكن بالنسبة لبيانات الحسابات القومية هذا متوسط نصيب الفرد، فهناك خلل كبير في عدالة التوزيع، وهذه البيانات ترصد تنامي ظاهرة الفقر في سورية وتراجع القدرة الشرائية للناس ونسبة الأمّيين غذائياً في سورية، إضافة إلى أن الإنفاق أصبح لسد جوع وليس لعملية تغذوية.

وأكد أن البيانات بعيدة كل البعد عن الواقع الذي نعيشه ويمكن ملاحظة وجود بعض المقارنات كالتجارة في سورية بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ حيث توجد ارتفاعات كبيرة غير مفهومة وغير مبررة أبداً.

من جانبها الأستاذة في كلية الاقتصاد بالقنيطرة رشا سيروب، قالت لـ«الوطن»: لطالما كان وصف الاقتصاديين للاقتصاد السوري بأنه اقتصاد ريعي، لكن بعد الحرب أصبحت السمة السائدة بأنه اقتصاد استهلاكي، قبل العام ٢٠١٠ شكل الاستهلاك (بشقيه العام والخاص) ٧٦,٥٦ بالمئة بالمتوسط من مجمل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٠، لترتفع هذه النسبة إلى ١١٨,١٤ بالمئة بالمتوسط خلال الفترة ٢٠١١–٢٠٢٠.

وأشارت إلى تركز الاستهلاك في الإنفاق العائلي الذي شكل ٨٩,٧ بالمئة من مجمل الإنفاق الاستهلاكي الذي نما في العام ٢٠٢٠ بنسبة ٦٠,١١ بالمئة مقارنة مع العام ٢٠١٩، وهي أعلى نسبة نمو منذ أكثر من خمسة وخمسين عاماً، مقابل ١٠,٣ بالمئة للاستهلاك الحكومي وهي أقل نسبة منذ أكثر من ٥٥ عاماً.

في حين أظهرت بيانات المكتب المركزي للإحصاء أن الاستهلاك الخاص انخفض بأكثر من ٥٠ بالمئة (٥٦,٦٣ بالمئة) في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٩، وهي أدنى نسبة انخفاض في الاستهلاك حتى بالمقارنة مع أصعب سنوات الحرب (٢٠١٣) التي لم تنخفض بأكثر من ٣٥ بالمئة.، حيث بلغ وسطي إنفاق الفرد الواحد على الاستهلاك بالأسعار الثابتة بمقدار ٩ ليرات سورية يومياً وهي أقل من وسطي إنفاق الفرد في العام ١٩٦٣ الذي بلغ ٧,٢ ل.س يومياً.

كما حال الإنفاق الخاص، كذلك الإنفاق الحكومي على الاستهلاك شهد انخفاضاً، لكن بمستويات أقل، حيث بيّنت إحصائيات وتقديرات المجموعة الإحصائية ٢٠٢١ أن الاستهلاك الحكومي انخفض بأقل من ٧ بالمئة (–٦,٦٤ بالمئة) في العام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام ٢٠١٩، حيث بلغ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ٢٢٤,٤ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ بالأسعار الثابتة، وهو أقل مما كان عليه خلال سنوات الحرب حتى في أقسى سنواتها.

	2020 *	2019	2018	2017	2016	2015	2014
6							
7							
8	1440521	1443437	1406585	1339200	1280999	1340510	1403030
9	158362	179492	183494	195692	149078	152906	155374
10	68813	46779	42259	49358	37973	39737	41590
11	**1530070**	**1576150**	**1547820**	**1485534**	**1392104**	**1453679**	**1516814**
12	783091	759514	730910	672809	609753	623324	654559
13	447815	403924	464201	393864	236073	267745	126939
14	224409	240361	228267	215905	230338	251792	269137
15	74756	172351	124442	202956	315940	310818	466179
16	**1530070**	**1576150**	**1547820**	**1485534**	**1392104**	**1453679**	**1516814**

المتاح والمستخدم من السلع والخدمات (٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠) سنة الأساس (٢٠٠٠)

بسبب التضخم والحرب

أسعار تذاكر الطيران تحلّق بشكل جنوني!

الوطن

ذكرت وكالات أن أسعار تذاكر الطيران عالمياً ارتفعت بشكل جنوني خلال العالم الحالي، وخاصة في نيسان الذي ارتفعت فيه بنسبة ١٨,٦ بالمئة بسبب التضخم العالمي والحرب بين روسيا وأوكرانيا، بعد أن كانت مرتفعة أساساً، حيث سجل مؤشر أسعار المستهلك لتذاكر الطيران ارتفاعاً بـ٢٥ بالمئة في عام ٢٠٢١.

وأرجع Bank of America الأسباب في دراسة أجراها إلى أن الإنفاق في شركات الطيران ووكالات السفر ارتفع بنسبة ٦٠ بالمئة على أساس سنوي بسبب كورونا والحرب الروسية– الأوكرانية وشح المواد الخام وغيرها من الأسباب، وبالتالي فإن أسعار تذاكر الطيران قد تستمر بالارتفاع في ظل ارتفاع معدلات التضخم عالمياً واستمرار تداعيات الحرب بالتأثير في الاقتصاد العالمي والذي تعتبر شركات الطيران جزءاً مهماً منه.

وقدم خبراء اقتصاديون نصائح لتوفير المال على تذاكر الطيران؛ منها الاستعانة بوكيل سفر، إذ إنه وبعد الآثار السلبية الهائلة التي أصابت وكلاء السفر، تشهد هذه الصناعة عودة قوية، ويرجع ذلك إلى حد كبير لتغير قيود السفر بشكل سريع ومستمر بين البلدان، ونتيجة لذلك، يتدفق المستهلكون على وكلاء السفر كمصدر موثوق للمعلومات، ولأنهم يستطيعون مساعدة الراكب في توفير مبلغ مناسب من المال عن طريق الحسومات والعروض وغيرها.

ونصح الخبراء أيضاً بالتعامل مع الموضوع بمرونة وبتخطيط مسبق، لأنه قبل انتشار كورونا كانت المرونة عند حجز السفر هي المفتاح لتوفير المال، ولكن الآن هناك حاجة إلى مزيد من المرونة، لذلك فإن السفر إلى مطار بديل مقابل تكلفة أرخص، أو السفر مع شركة طيران اقتصادية ومنخفضة التكلفة، هو إحدى أهم الوسائل لتوفير المال أثناء السفر.